

ومن صور هذه المساواة بين أبناء المجتمع مايلي :

- ١- المساواة في التمتع بالحقوق والحريات العامة .
- ٢- المساواة في تحمل الأعباء والتكاليف العامة ، كالضرائب او الخدمة العسكرية ... الخ .
- ٣- المساواة أمام القضاء والمحاكم ، مما يسمح بحماية متساوية للجميع .
- ٤- المساواة في فرص إشغال الوظائف العامة والمناصب العليا وحسب الاختصاص والكفاءة .
- ٥- المساواة في فرص الحصول على الخدمات والمنافع العامة كالتعليم والصحة والأمن .
- ٦- المساواة في الحق بممارسة النشاط السياسي وتأليف الأحزاب والمشاركة السياسية بكافة صورها المتاحة .
- ٧- المساواة في الوصول للمعلومات والاتصالات حتى يمكن للجميع ان يتمتعوا بحرية التعبير

٤- المشاركة السياسية :

هي من ركائز الديمقراطية المهمة لأنها إحدى وسائل وأدوات الديمقراطية ، كما أنها إحدى نتائجها ، ويرى الدكتور الغالبي أن المشاركة هي إحدى ركائز الحكم الصالح وهي ترتبط بشكل مباشر بركيزة الديمقراطية السابقة (المساواة) إذ أن ركيزة الحكم الصالح (المشاركة) يمكن تنفيذها باتجاهين متلازمين هما ، المشاركة بالمساواة ، والمعاملة بالمساواة .^(١)

ان المشاركة السياسية بالمعنى العام هي حق المواطن في أن يؤدي دورا ما في عملية صنع القرارات او المشاركة المباشرة باتخاذها ، وفي المعنى الأكثر تضيقا هي حق وقدرة المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكم ، وبتوضيح اكبر أن المشاركة تعني ممارسة كل فرد من أفراد الأمة رجلا كان او امرأة ، دورا في الحياة السياسية ، من خلال عدة صور :

- المشاركة في نوع النظام الحاكم .
- المشاركة في صياغة القرار .
- المشاركة في رسم الاتجاهات العامة للدولة والمجتمع .
- المشاركة في مراقبة ومحاسبة الجهاز الحاكم .
- ممارسة العمل السياسي بالشكل الذي يختاره وفقا لقناعاته وإرادته الحرة .

١- أحسان محمد العارضي- إشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية - الطبعة الأولى - مركز الشهيدين الصدرين - بغداد - العراق - ٢٠٠٦ - ص ٢٤٩ .

٥ - التعددية السياسية :

يختلف البشر منذ بدء الخليقة وحتى نهاية الحياة في النوع والجنس واللون وقد نتج عن ذلك تنوعا في المجتمعات ، وكذلك داخل المجتمع الواحد وبالتالي كان من الطبيعي أن تظهر في المجتمع اتجاهات متعددة لا يمكن أن تعبر عن نفسها جميعا وبحرية إلا في نظام يؤمن بالتعدد وهذا يتوفر في النظام الديمقراطي، إذ أن من ابرز سمات الديمقراطية هو تمتع المواطنين بالحرية السياسية التي يجب ان يكفلها الدستور ، وهذه الحرية تسمح بإنشاء أحزاب وهيئات سياسية تشارك في العملية السياسية الديمقراطية وفقا لقواعدها والياتها . والحزب هو بصورة رئيسية مجموعة او فئة ذات طابع خاص تعرف في المجتمع السياسي كنخبة لا بسبب عقيدتها او بسبب انها تمثل طبقة اجتماعية بل بفضل تنظيمها^(١)

أن الاختلاف ظاهرة اجتماعية إنسانية طبيعية لذلك فان الاختلاف في الرأي والموقف والاجتهاد والأسلوب هو حق يكشف عن وجود ليس تيارات سياسية متعددة ، بل وعقائدية واجتماعية في كل مجتمع وبدون التعددية تتحول الحياة السياسية الى مسرحية بطلها الدكتاتور أو الحزب الواحد أو القائد الاوحد ، كما أن التعددية تكشف من ناحية أخرى عن حيوية المجتمع وحيوية أفراده في التعاطي مع القضايا العامة .

٦ - الانتخابات

لقد عرفت نظم الحكم القديمة و الحديثة و خاصة الديمقراطية الليبرالية منها الانتخاب ، إلا أن هذه الوسيلة اشتهرت في النظم الغربية نتيجة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بعد أن انتقدت من قبل الدولة اليونانية القديمة باعتبارها لا تحقق المساواة بين للمواطنين في تولي السلطة ، فاعتمدوا القرعة في تولي الوظائف العامة ، وكذلك الديمقراطية المباشرة في ممارسة السلطة تكون بواسطة الجمعية الشعبية المكونة من المواطنين الأحرار.

والانتخاب كما سبق أن رأينا انه حق في حين اعتبره البعض الآخر وظيفة و قد استند أيضا الرأيين على الحجج التالية: الرأي القائل بان الانتخاب حق شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوقه السياسية إلى جانب الحقوق المدنية و بالتالي امتلاكه لجزء من السيادة يمارسه عن

١ - د. حافظ علوان الدليمي ، مدخل الى علم السياسة، مصدر سابق ، ص١٤٨